

القرار 11 (المراجع في باكو، 2025)

خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة معدومة الخدمات وشريحة الخدمات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (باكو، 2025)،

إذ يذكّر

(أ) بالقرار 20 (المراجع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن النفاذ على أساس غير تمييزي إلى وسائل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وخدماتها وما يتصل بها من تطبيقات؛

(ب) بالقرار 37 (المراجع في باكو، 2025) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة الرقمية؛

(ج) بالقرار 46 (المراجع في باكو، 2025) لهذا المؤتمر، بشأن مساعدة الشعوب والمجتمعات الأصلية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) بالقرار 69 (المراجع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، بشأن النفاذ إلى موارد الإنترنت والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على أساس غير تمييزي؛

(هـ) بالقرار 77 (المراجع في نيودلهي، 2024) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تعزيز أعمال التقييس المتعلقة بالتوصيل الشبكي المعرّف بالبرمجيات (SDN) في قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات؛

(و) بالقرار 90 (الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن المصادر المفتوحة في قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات؛

(ز) بالقرار 135 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في التنمية الدائمة والمستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية¹ وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(ح) بالقرار 137 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن نشر شبكات المستقبل في البلدان النامية؛

(ط) بالتوصية ITU-D 20 (دي، 2014) من المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات التي توصي بأن تتخذ الحكومات والهيئات التنظيمية في العالم تدابير سياسية وتنظيمية لتسريع تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/النطاق العريض في المناطق الريفية والنائية من خلال إجراءات/مبادرات سياسية وتنظيمية محدّدة؛

(ي) بالتوصية ITU-D 19 (دي، 2014) من المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات التي توصي بأن من المهم لدى تخطيط تنمية البنية التحتية في المناطق الريفية والمناطق النائية تقييم جميع التكنولوجيات المتاحة في السوق مع مراعاة البيئة التنظيمية والظروف الجغرافية والمناخية والتكاليف (النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية) وإمكانيات الصيانة والتشغيل والاستدامة وما إلى ذلك، بناءً على نتائج الدراسة الاستطلاعية للموقع واحتياجات المجتمعات المحلية؛

(ك) بالقرار 209 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، المشجّع على مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد؛

(ل) بالتعهد الرقمي العالمي على النحو الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الملحق 1 بالقرار 79/1²؛

(م) بنص القرار 71 (المراجع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه وتطوّر دور القطاع الخاص في قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد، في الفقرة "يقرر" على أن يراعي مدير مكتب تنمية الاتصالات عند تنفيذ الخطة التشغيلية لقطاع تنمية الاتصالات تيسير إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية الرائدة،

وإذ يضع في اعتباره

(ن) أن جميع المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات أكدت على الحاجة الهامة والملحة لتوفير نفاذ الجميع إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية للجميع، وبالأخص للبلدان النامية لتوفير التغطية في المناطق الريفية والمعزولة المفتقرة لهذه الخدمة؛

² مع ملاحظة أن بعض الدول الأعضاء لم تصادق على التعاهد الرقمي العالمي.

(ب) نواتج مرحلتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) بالنسبة لأهمية تأمين خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلك المناطق والمجتمعات؛

(ج) أن الخدمات الساتلية العريضة النطاق وخدمات الاتصالات الراديوية للأرض بدورها تتيح خيارات اتصالات سريعة وموثوقة وفعالة من حيث التكلفة، تتميز بارتفاع كثافة التوصيل في المناطق الحضرية والمناطق الريفية والنائية على حد سواء؛

(د) دور خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحاسم في ضمان سلامة الأرواح، بما في ذلك سلامة في الأرواح في البحر، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي تعاني من محدودية النفاذ في أقل البلدان نمواً (LDC) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)؛

(هـ) أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) قد قيّمت التقدم المحرز والتحديات المشهودة في هذا المضمار طوال العقدين الماضيين؛

(و) أن التعاهد الرقمي العالمي يسلم بضرورة تعزيز الشمول في الاقتصاد الرقمي، بما ييسر نفاذ الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSME) إلى السوق ومشاركتها فيها،

وإذ يلاحظ

(/) أن الصلة الواضحة بين توفر خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة والتنمية البيئية والثقافية الاقتصادية والاجتماعية قد تأكدت تماماً؛

(ب) أهمية تطوير وتحديث البنى التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية مما يساعد على تعزيز النفاذ إلى الخدمات وخاصة في المناطق الريفية والمعزولة والمحرومة من الخدمات أو قليلة الخدمات؛

(ج) نتائج مشروع البحار الذكية التابع لمكتب تنمية الاتصالات (BDT) بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، الذي يسلط الضوء على أن بعض الفئات السكانية³ في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية لا تزال تفتقر إلى الخدمات فيما يخص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالرغم من شدة تأثيرهم في البحر، وشيوع استبعادهم من الاستفادة من منافع تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحدودية رأس المال والقدرات والسياسات والأحكام التنظيمية ومحدودية اعتمادها على المستويين الوطني والدولي؛

³ بما في ذلك الصيادين الصغار، ومشغلي الشحن، ومقدمي السياحة.

(د) أن قلة قليلة جداً من الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، تعتبر صراحةً المياه الإقليمية مناطق معدومة الخدمات/شريحة الخدمات، ضمن نطاق أطر الخدمة الشاملة أو صناديق الخدمة الشاملة لديها؛

(هـ) أن التقارير السنوية للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة والتابعة للاتحاد الدولي للاتصالات/منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تلقي الضوء على ما بذلته اللجنة من جهود، بعد خمسة عشر عاماً من العمل، لتعزيز النفاذ الشامل إلى النطاق العريض والشمول الرقمي، خاصةً في ضوء نتائج فريق العمل المعني بتوصيلية الشركات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة؛

(و) أن الكبلات البحرية بنى تحتية لا غنى عنها للاتصالات العالمية ولدعم توفير توصيلية عالية السعة ومرنة للمجتمعات الريفية والمناطق المعزولة عديمة الخدمات وشريحة الخدمات،

وإذ يأخذ في حسبانته

أن شبكات المستقبل أدوات ممكنة لحل المشاكل الجديدة والمعقدة التي يواجهها قطاع الاتصالات، وأن لنشر هذه الشبكات وأنشطة التقييس أهمية فائقة للبلدان النامية، وخاصةً المناطق معدومة الخدمات/شريحة الخدمات فيها ويقطن بها الجزء الأكبر من سكانها،

وإذ يعترف

(أ) بأن كثيراً من البلدان النامية قد أحرزت تقدماً كبيراً من خلال تحقيق النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة شريحة الخدمات ومعدومة الخدمات في كل أنحاء البلد، الأمر الذي يثبت الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشاريع التي تقدم هذا النوع من الخدمة؛

(ب) بوجود دليل مقنع في كثير من المناطق وبعض البلدان النامية على أن خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة شريحة الخدمات ومعدومة الخدمات، متى طبقت الشروط التنظيمية والسوقية السليمة، مربحة عموماً؛

(ج) بأن الدول الأعضاء قد نفذت آليات تمويل لمصلحة المناطق الريفية وشريحة الخدمات، في الأحوال التي ثبتت فيها جدوى ذلك، مع وضع قدرات جميع البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ومواردها في الاعتبار؛

(د) أن نماذج الأعمال المستدامة هي مفتاح استمرارية الخدمة على المدى الطويل، وأن مشاركة المجتمعات المحلية يمكن أن تكون مفيدة؛

هـ) أن محطات المنصات عالية الارتفاع (HAPS) هي حلول في خدمة الأرض، من جملة حلول أخرى، يمكن استخدامها لتوفير وصلات التوصيل وتوصيلية النفاذ المباشر في المناطق الريفية والمناطق النائية، وهي محددة في الرقم 66A.1 من لوائح الراديو،

وإذ يعترف كذلك

أ) بأن هناك اتصالات/تكنولوجيات معلومات واتصالات جديدة وناشئة قد تساعد على تسهيل الابتكار في تقديم خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة ومعزولة الخدمات وشريحة الخدمات، بما في ذلك عند أخذ المياه الإقليمية بعين الاعتبار؛

ب) أن مختلف حلول الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة (مثل الأنظمة الأرضية والساتلية والتوصيل الشبكي المعرف بالبرمجيات (SDN) وأنظمة المصدر المفتوح) والجمع المحتمل بينها تؤدي دوراً مهماً في تنفيذ استراتيجية سد الفجوة الرقمية بحيث لا يتخلف أحد عن الركب؛

ج) بأن النفاذ إلى خدمات الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة ومعزولة الخدمات وشريحة الخدمات لا يمكن أن يتحقق إلا باعتماد نهج محايد تكنولوجياً وقابل للتطبيق المشترك عند دراسة جميع الحلول/التكنولوجيات المتاحة لتنفيذ التوصيلية؛

د) بأن لجنتي دراسات قطاع تنمية الاتصالات، من خلال عملهما في إطار مسائل الدراسة ذات الصلة في فترات الدراسة السابقة قد جمعت العديد من دراسات الحالات المتعلقة بالمشاريع الريفية والأخرى التي تخدم المناطق المعزولة، وأن تلك الدراسات تشمل إعداد مثل تلك المشاريع وتصميمها وتنفيذها، وأنها تمثل مراجع هامة للاستفادة منها كدروس لمشاريع ناجحة تغطي حالات كثيرة؛

هـ) بأن لجنة الدراسات 1 بقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D) قد سبق أن تناولت بالدراسة التحديات الماثلة أمام تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمناطق النائية، التي من أهمها التكاليف الباهظة لتركيبتها وتشغيلها، ونقص إمدادات الطاقة، والافتقار إلى الموظفين التقنيين، فضلاً عن الخصائص الجغرافية، ومحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد جرى أيضاً تحديد ودراسة الأساليب العديدة التي يمكن أن تساعد على تذليل هذه التحديات،

يقرر

1 أن يدعو لجنتي دراسات قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد إلى مواصلة دراساتها في إطار مسائل الدراسة المناسبة حول أفضل السبل لتوفير النفاذ إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة شحيحة الخدمات و معدومة الخدمات، بما في ذلك عند أخذ المياه الإقليمية بعين الاعتبار، من حيث النفاذ الشامل وبرامج الاتصالات الريفية والإطار التنظيمي والموارد المالية والنهج التجاري؛ مع أخذ أهداف هذا القرار في الاعتبار، بما في ذلك تكنولوجيا الشبكات المفتوحة والقابلة للتشغيل البيني من قبيل تكنولوجيا الشبكات المعرّفة بالبرمجيات والمفتوحة المصدر؛

2 أن يدعو لجنتي دراسات قطاع تنمية الاتصالات إلى النظر في إجراء دراسات عن مشغلي الاتصالات من الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الذين يقدمون خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة شحيحة الخدمات ومعدومة الخدمات، بما في ذلك عند أخذ المياه الإقليمية بعين الاعتبار، بهدف تشجيع الابتكار وتقليص الفجوة الرقمية؛

3 أن يدعو لجنتي دراسات قطاع تنمية الاتصالات إلى تجميع المعلومات ونشرها من خلال الحلقات الدراسية وورش العمل والمواقع الإلكترونية من قبيل الحلقات الدراسية الشبكية، لتبادل الخبرات الوطنية بشأن نشر وتشغيل شبكات النطاق العريض في المناطق الريفية والمعزولة شحيحة الخدمات ومعدومة الخدمات، مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتقديم تقارير إلى لجنتي الدراسات المعنيتين التابعتين لقطاع تنمية الاتصالات خاصة عن الدروس المستفادة من المشاريع التي نفذها والحلقات الدراسية والبرامج التدريبية التي يُجرىها للوفاء بأهداف هذا القرار؛

2 بمساعدة الدول الأعضاء في وضع أطر واستراتيجيات لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام صندوق الخدمة الشاملة على نحو فعال؛

3 بالمساعدة في نشر المعلومات عن الممارسات الفضلى في مجال نشر وتشغيل شبكات النطاق العريض في المناطق الريفية والمعزولة شحيحة الخدمات ومعدومة الخدمات، مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

4 بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء حتى يتسنى لها تحديد ووضع سياسات وآليات ومبادرات تنظيمية لتقليص الفجوة الرقمية عن طريق تعزيز نشر واعتماد النطاق العريض،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع مديري مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات

- 1 بأن يواصل دعم الدراسات التي تُجرى استجابةً لهذا القرار؛
- 2 بأن يواصل تعزيز استخدام جميع وسائل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة لتسهيل تطوير خدمات الاتصالات وتنفيذها بصورة فعّالة في المناطق الريفية والمعزولة شحيحة الخدمات ومعدومة الخدمات في العالم من خلال البرامج ذات الصلة؛
- 3 بمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستعمال الأمثل من جانب البلدان النامية لجميع خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، التي توفرها الأنظمة الساتلية والأرضية، بما في ذلك الكبلات البحرية، حسب الاقتضاء، لخدمة المناطق والمجتمعات الريفية والمعزولة شحيحة الخدمات ومعدومة ؛
- 4 بتنسيق الجهود الرامية إلى دعم الحكومات من أجل تنمية وتوفير "خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة شحيحة الخدمات ومعدومة "؛
- 5 بتقديم المساعدة المتخصصة إلى الدول الأعضاء حتى يتسنى لها تحديد ووضع سياسات وآليات ومبادرات تنظيمية مهيئة لتناسب ظروفها لتقليص الفجوة الرقمية عن طريق تعزيز نشر واعتماد تكنولوجيا اتصالات نطاق عريض متوافرة وميسورة التكلفة ويسهل النفاذ إليها؛
- 6 بمواصلة تعزيز مبادرات ترمي إلى تحديد المناطق الريفية والمعزولة معدومة الخدمات وشحيحة الخدمات، وتمكين الحكومات من التخطيط لسياسات تشاركية ملموسة لتنفيذ خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن تنفيذ برامج لبناء القدرات تدعم توسيع نطاق شبكات الاتصالات وصيانتها في هذه المناطق؛
- 7 بأن يواصل، في إطار الموارد المتاحة، تعزيز تبادل الخبرات وبناء القدرات بشأن آليات التمويل الشاملة للتمويل المختلط، والاستثمارات المؤثرة اجتماعياً، من جملة آليات أخرى، بما في ذلك دراسة صناديق الخدمة الشاملة، وذلك لتطوير شبكات الاتصالات في المناطق معدومة الخدمات وشحيحة الخدمات وتقطن بها مجتمعات ريفية ومعزولة وغيرها من المجتمعات شحيحة الخدمات وتعمل بها شركات صغيرة لتشغيل الاتصالات؛

8 بتشجيع الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على المشاركة الفعالة، بالتركيز بصفة خاصة على الشركات الصغيرة لتشغيل الاتصالات، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة، عن طريق آليات النشر والتدريب، لفائدة البلدان النامية؛

9 بتحري سبل إقامة شراكات ملائمة مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية من أجل تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء إلى

1 النظر في تبادل الممارسات الفضلى بشأن استخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الموفرة للطاقة لتغذية البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الواقعة خارج الشبكة؛

2 التوعية بنماذج الترخيص والنشر المختلفة المناطق الريفية والمعزولة معدومة الخدمات وشريحة الخدمات؛

3 تبادل النماذج الناجحة لتطوير خدمات وتطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في مجالات الصحة والتعليم والتجارة وما إلى ذلك في المناطق الريفية والمعزولة شريحة الخدمات ومعدومة الخدمات،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع إلى

1 دراسة استعراض نطاق كل من أطر الخدمة الشاملة وصناديق الخدمة الشاملة، وتنقيحه حسب الاقتضاء، ليشمل المياه الإقليمية مثل المناطق معدومة الخدمات أو شريحة الخدمات، وتقديم التقارير المرحلية والنتائج والدروس المستفادة المتصلة بذلك إلى لجنتي الدراسات المعنيتين التابعتين لقطاع تنمية الاتصالات؛

2 مواصلة الاستثمار والبحث في التطورات التكنولوجية الجديدة لمعالجة فجوة النفاذ والاستخدام في المجتمعات التي تعاني من محدودية النفاذ إلى الخدمات من خلال حلول مبتكرة.